

أثر معلومات الدخل الشامل على القدرة الائتمانية للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية

أ.نبيل عبد الباقي محمود منصور مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة – جامعة أسيوط	د. طه زكريا أبو كريشة أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد ورئيس مجلس قسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة أسيوط	د. أحمد محمد الشهير سيد عمر أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بقسم المحاسبة – كلية التجارة جامعة أسيوط
---	---	---

ملخص البحث:

بُذلت مجهودات كثيرة في ظهور علم المحاسبة والمعايير المحاسبية بالشكل الذي نراها عليه اليوم ، ومنذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين بدأت مطالبات كثيرة باستخدام محاسبة القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات المالية ، واستجابت المنظمات العلمية والمهنية لهذا التوجه باستخدام محاسبة القيمة العادلة ، وقد روعي في إعداد المعايير المحاسبية خصائص عديدة وصفات كثيرة تتجه جميعها إلى تحقيق الجودة والشفافية والإفصاح بما يعمل على خدمة الطوائف المتعددة والفئات الكثيرة من مستخدمي القوائم المالية ، وتعد البنوك من المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية ، والتي تعتمد عليها البنوك في صنع القرارات المالية ومنها قرار منح تسهيلات ائتمانية من عدمه للشركات الراغبة في الحصول على قروض وتمويل من هذه البنوك .

إن التطور الحادث في أسس القياس المحاسبي بالقوائم المالية طبقاً للقيم العادلة لابد أن يرافقه تطور في أسس الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية طبقاً للقيم العادلة أيضاً ، إذ أصبحت منشآت الأعمال والخدمات مطالبة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمحلية بإفصاح أوسع وأكثر تفصيلاً عن بنود القوائم المالية التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة مثل الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة والمترتبة على القياس طبقاً للقيمة العادلة (بنود الدخل الشامل) .

ويسعى البحث الحالي إلى بيان أثر معلومات الدخل الشامل على القدرة الائتمانية للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ وقد توصل البحث أن بنود الدخل الشامل السالبة لها تأثير جوهري على نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية ونسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول للشركات محل الدراسة وبالتالي على قدرة تلك الشركات الائتمانية ، ومن ثم تؤثر على قرارات منح الائتمان بالبنوك .

١ - موضوع البحث وأهميته :

ظلت التكلفة التاريخية لعقود طويلة تلقى دعماً وتأييداً لاستخدامها في القياس المحاسبي بسبب إمكانية الاعتماد عليها وارتفاع مصداقيتها ، بالإضافة إلى إمكانية التحقق منها . إلا أنه نظراً لأن بيانات التكلفة التاريخية عن الأحداث والعمليات المختلفة تعتبر ملائمة في تاريخ حدوث تلك العمليات فقط ، ثم تفقد كثيراً من ملاءمتها ومصداقيتها لاتخاذ القرارات بعد مرور فترة من الزمن وتصبح متقادمة ، بسبب

تغير القوة الشرائية لوحدة النقد نتيجة تغير الظروف الاقتصادية ، مما حدا بالجهات المنظمة للمهنة إلى استحداث معايير تقضي باستخدام مقاييس القيمة العادلة Fair Value Measurements في تقييم العديد من عناصر القوائم المالية .

وبالرغم من التأييد الكبير الذي لاقتة محاسبة القيمة العادلة وتصدرها لواجهة معظم المعايير الدولية والأمريكية والمحلية إلا أن التطبيق العملي لها صادفه العديد من الصعوبات والمشكلات العلمية والعملية سواء في كيفية الوصول إلى تقديرات سليمة للقيمة العادلة (خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط لعناصر القوائم المالية ذاتها) ، وكيفية عرضها والإفصاح عنها ، وأثر هذه التقديرات على القياس المحاسبي للأصول والالتزامات المالية من ناحية والمحافظة على رأس المال بما يضمن عدم تآكله في ظل الارتفاع المستمر والمتزايد في الأسعار من ناحية أخرى ، مما يجعل المعلومات المحاسبية تفتقد بشكل كبير لخاصية الموثوقية ^(١) .

وأكدت دراسات عديدة منها (Magnan ; Trussel and Rose ، The Securities and Exchange Commission (SEC) ؛ عبدالبديع ؛ شحاته)^(٢) أن خيار استخدام محاسبة القيمة العادلة أصبح ضرورياً في الوقت الحالي بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة والاسواق المتقلبة، وأن المعلومات التي تعمل على توفيرها محاسبة القيمة العادلة وإن كانت تتصف بدرجة موثوقية أقل من التكلفة التاريخية، وتعارضها مع الأسس والقواعد المتعارف عليها بسبب مساحة التقديرات الشخصية الموجودة في بعض مستويات قياسها ، إلا أن ذلك لا يعني إلغاؤها والعودة ثانية إلى الوراء واستخدام محاسبة التكلفة التاريخية والتي تتصف ببعض جوانب القصور ، وأن الأمر يتطلب من الباحثين والمنظمات العلمية والمهنية وضع الضوابط والتحسينات اللازمة لها .

وطبقاً لمدخل المحاسبة على أساس القيمة العادلة فإن أحد المصادر المؤثرة في تحديد صافي الدخل هو التغير في القيمة العادلة للأصول والالتزامات ، ومن ثم يكون الدخل أداة مناسبة لتقييم أداء الإدارة في استغلال الموارد الحالية. غير أن مدخل المحاسبة على أساس القيمة العادلة لا يعكس كافة التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات في قائمة الدخل ، فبعض التغيرات في القيمة العادلة يؤجل الاعتراف بها في قائمة الدخل حتى تتحقق فعلياً ، ومثال ذلك ما ورد بمعايير التقرير المالي الدولية (IFRS) :

- ١- التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المتاحة للبيع .
- ٢- التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية بهدف التغطية (تغطية التدفقات النقدية) .
- ٣- التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية بهدف التغطية (تغطية صافي الاستثمارات للعمليات الأجنبية) .
- ٤- التغيرات في قيمة الأصول الثابتة المعترف بها بالقيمة العادلة .
- ٥- التغيرات في الأصول غير الملموسة (يتم المحاسبة عنها طبقاً لنموذج إعادة التقييم).

ومن ثم فإن التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات قد لا تُدرج بالكامل في قائمة الدخل إنما قد يتم الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي ضمن قسم حقوق الملكية ويؤجل الاعتراف بها في قائمة الدخل حتى تتحقق فعلياً ، وبالتالي فإن صافي الدخل قد لا يكون المؤشر الكامل المناسب لتقييم أداء المنشأة ^(٣) .

ومن ناحية أخرى هناك انتقادات عديدة موجهة للدخل التقليدي كمقياس للأداء ومنها عدم اعترافه بالتغيرات في قيم الأصول والالتزامات سواء أكانت فعلية أو تضخمية وذلك لاعتماده على التكلفة التاريخية ، وبالتالي يخفق في إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المفيدة ، حيث أنه يخلط أرقاماً من فترات متعددة لقيم مختلفة حقيقياً وذات قيم لوحدة نقدية غير متماثلة^(٥)، كل ذلك يؤدي إلى صعوبة المقارنة سواء للوحدة الاقتصادية أو لقطاعات مماثلة مما يُعقد عملية اتخاذ القرارات^(٤) ، ونتيجة لهذه الانتقادات ظهرت أهمية الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل .

وتأتى أهمية هذا البحث من اهتمام الجهات العلمية والمهنية المحاسبية بموضوع الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر ، وذلك بسبب التوجه العالمي نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتي تتجه بشكل صريح نحو إحلال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بدلاً من أساس التكلفة التاريخية ، والذي يزيد من أهمية الموضوع التوجه القائم الآن على التعاون بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من أجل العمل على تنقيح الإطار المفاهيمي للمحاسبة الحالي ، وذلك من أجل إعداد قوائم مالية توفر المعلومات المحاسبية المفيدة لعملية اتخاذ القرارات ، والتي تشمل شكل ومحتوى ومكان التقرير عن بنود الدخل الشامل الآخر .

٢- تحليل نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وموقف البحث الحالي :

يتيح عرض الدراسات السابقة تحقيق عدة جوانب إيجابية ترتبط مباشرة بالبحث الحالي، لعل من أهمها اكتشاف الفجوة البحثية، وتصميم منهجية البحث وعملياته الإجرائية، وأخيراً تقييم تلك الجهود لمعرفة ما يمكن أن تسهم به الدراسة الحالية . وفيما يلي عرضاً موجزاً لنتائج أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث بهدف الوقوف على جهود الباحثين في هذا المجال، وكمطلق لتحديد دور البحث الحالي وما يمكن أن يضيفه في هذا الصدد، وذلك كما يلي :

هدفت دراسة (Kim , 2016)^(٥) إلى بيان مدى التزام الشركات الأمريكية بأشكال الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر الواردة في (ASU 2011-05) والذي سمح بعرض عناصر الدخل الشامل الآخر بطريقتين الأولى بقائمة واحدة مستمرة تتضمن كل من صافي الدخل وعناصر الدخل الشامل الآخر ، والثانية بقائمتين منفصلتين أحدهما للدخل التقليدي والأخرى قائمة للدخل الشامل. وقامت الدراسة بالتطبيق على ٥٠٠ شركة قبل وبعد صدور المعيار . وتوصلت الدراسة إلى أن ٩٢% من الشركات تقوم بعرض الدخل الشامل بقائمتين منفصلتين بعد صدور المعيار مقابل ٩٤% كانت تقوم بعرض بنود الدخل الشامل بقائمة التغيرات بحقوق الملكية ، وتوصلت الدراسة إلى أن شركات عينة الدراسة التي اختارت الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة منفصلة هي عموماً أكبر من تلك الشركات التي تفصح عن الدخل الشامل في قائمة الدخل التقليدية فيما يتعلق بمتوسط (إجمالي الأصول ، إجمالي حقوق الملكية ، إجمالي الإيرادات ، صافي الدخل ، الدخل الشامل) ، وأن العرض من خلال قائمة واحدة مستمرة يُحدث التباساً وخطأ عند مستخدمي التقارير المالية ، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن أشكال العرض لا ترتبط مع صناعات معينة أو إشارة عناصر الدخل الشامل الآخر . وقد اتفقت دراسة (Sak

• على سبيل المثال لا الحصر يصعب مقارنة نتيجة أعمال شركتين تعملان في نفس النشاط (مقاولات، سياحة، بترول) ، الشركة الأولى تم إنشاؤها قبل الشركة الثانية مثلاً بعشرين عاماً، وذلك لاختلاف قيم أصول والتزامات كل شركة وأثر ذلك على قائمة الدخل .

(Casper , 2001 &)^(٦) مع نتائج الدراسة السابقة حيث توصلت إلى أن الدخل الشامل يعكس مدخل المحافظة على رأس المال العيني ، وأن عناصر الدخل الشامل ذات أهمية مرتفعة للمستثمرين .

وقد خلصت دراسة (Cao & Dong.,2020)^(٧) إلى أن الشركات التي أفصحت عن بنود الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل التقليدية تأثرت أسعار أسهمها في بورصة الأوراق المالية ، وزاد هذا التأثير في تلك الشركات التي أفصحت عن معلومات الدخل الشامل ضمن قائمة مستقلة .

وفي نفس السياق أوضحت دراسة (حسنا عطية ٢٠١٩)^(٨) أن القدرة التنبؤية للدخل الشامل عند الإفصاح عنه في قائمة مستقلة أكبر من قدرته التنبؤية عند الإفصاح عنه في قائمة الدخل التقليدية ، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القدرة التنبؤية للدخل الشامل بصافي الدخل المستقبلي باختلاف بديل الإفصاح عنه في القوائم المالية ، كما تبين وجود تأثير سلبي معنوي للإفصاح عن إجمالي الدخل الشامل على أخطاء تنبؤات المحللين الماليين ولكن التأثير في حالة الإفصاح في قائمة الدخل الشامل أكبر معنوية مقارنة بالإفصاح عنه في قائمة الدخل التقليدية ، أي أن الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة مستقلة يجعل التنبؤات أقل تشتتاً (أكثر دقة) .

وعلى خلاف ذلك خلصت دراسة (Pandi, et al.,2006)^(٩) لعدم وجود تأثير لإشارة بنود الدخل الشامل على قرار الشركات باختيار طريقة عرض الدخل الشامل وعلى قرار المستثمرين ، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Banks, et al.,2018) ودراسة السيد حسن (٢٠١٩)^(١٠).

ومن ناحية أخرى سعت دراسة (Lin & Rong , 2012)^(١١) للتحقق مما إذا كان الإفصاح عن الدخل الشامل في القوائم المالية يعزز من شفافية المنشآت بشكل فعال مما يؤدي إلى الحد من إدارة الأرباح . وتم إجراء الدراسة على عينة تتكون من ٣٩١ منشأة من أصل ٨٦٠ منشأة مدرجة في سوق أسهم شنغهاي - الصين - لعام ٢٠٠٩ ، وتم استثناء شركات التمويل والتأمين والشركات التي كانت بياناتها غير مكتملة ، والشركات التي كان الدخل الشامل الآخر لديها يساوي صفر . وأظهرت أبرز النتائج أن الدخل الشامل الآخر يلعب دوراً مهماً وله أثر كبير على إدارة الأرباح ، حيث وجد أن العلاقة بينهما عكسية ، أي أنه عند الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر من الممكن أن يقلل من ممارسة الشركات لإدارة الأرباح ويزيد من شفافيتها ويكون أداؤها أكثر وضوحاً ، وقد توصلت دراسة (محمد فريحات ٢٠١٤)^(١٢) إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن عناصر الدخل الشامل في إدارة الأرباح لشركات قطاع المصارف والخدمات المالية وهذا الأثر عكسي ، حيث أن هذا الإفصاح يحد من إدارة الأرباح ، ويحقق فهم أفضل لأداء الشركات . وقد أوصت الدراسة المستثمرين والمحللين الماليين بزيادة الاهتمام بتحليل أرقام عناصر الدخل الشامل الآخر ، وإظهار ما تحتويه هذه الأرقام من تفاصيل ، والتي سيكون لها دور في الاطلاع على أداء الأرباح وتحسين جودتها .، واتفقت كل من دراسة عمار عاشور (٢٠١٧) ، ودراسة حسن خميس (٢٠١٨) ، ودراسة (Usman, et al.,2020) ودراسة (Lucchese, et al.,2020) مع هذا الاتجاه أيضاً^(١٣) .

أما دراسة (Zulch , 2010)^(١٤) هدفت إلى التعرف على أثر كل من صافي الربح والدخل الشامل ومكوناته الفردية على التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشآت الألمانية في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وقد خلصت الدراسة إلى أن صافي الربح أكثر أفضلية من الدخل الشامل في التنبؤ

بالأداء المستقبلي للمنشآت . وحاولت الدراسة أيضاً قياس أي من صافي الربح أو الدخل الشامل أقوى تفسيراً لربحية السهم فلم تجد الدراسة دليل يفيد أفضلية الدخل الشامل على صافي الربح كمقياس للتنبؤ بعوائد الأسهم والسعر العادل للسهم للمنشآت محل الدراسة ، وقد وجدت الدراسة أن الدخل الشامل يتفوق على صافي الربح عند استخدامه في التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، وتوصلت دراسة (Bataineh & Rababah , 2016)^(١٥) إلى أن صافي الدخل الحالي ذو قدرة تنبؤية أكبر بالربح المستقبلي من الدخل الشامل الآخر ، على الرغم من أن الدخل الشامل الآخر يتضمن محتوى إخباري مفيد للمعلومات المستقبلية ولكن سيظل صافي الدخل ذو قدرة تنبؤية أكبر ، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Bareja, et al.,2019) ، و دراسة (Harasheh, et al.,2020)^(١٦).

وبتحليل نتائج الدراسات السابقة يمكن تقسيمها إلى قسمين :

(أ) القسم الأول دراسات سعت لبيان أثر تعدد بدائل الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل على ملائمة المعلومات المحاسبية وعلى قرارات المستثمرين ، وقد تباينت نتائج تلك الدراسات فيما بينها ، ولقد حسم معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل ٢٠١٥ طريقة عرض معلومات الدخل الشامل في قائمة مستقلة ، حيث نص في الفقرة "٨١" أنه يجب على المنشأة الإفصاح عن كافة بنود الدخل الشامل التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين أحدهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة "قائمة الدخل التقليدية" والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر " قائمة الدخل الشامل " .

(ب) القسم الثاني من الدراسات السابقة سعت إلى بيان أثر معلومات الدخل الشامل على كل من الأداء المالي للمنشآت ، وإدارة الأرباح وعلى قرارات المستثمرين مقارنة بالدخل التقليدي ، ولقد تباينت نتائج تلك الدراسات ، حيث أثبتت بعض منها أفضلية معلومات الدخل الشامل مقارنة بمعلومات صافي الدخل التقليدي ، بينما دراسات أخرى لم تجد أي دلالة إحصائية على أفضلية معلومات الدخل الشامل عن الدخل التقليدي ، ولا يختلف الحال بالنسبة للدراسات العربية ، وهذا يعد دافع من دوافع الدراسة الحالية ، حيث تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة العربية أنها تأتي بعد أربع سنوات على صدور المعيار المصري رقم (١) عرض القوائم المالية لعام ٢٠١٥ والذي ألزم الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية بإعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل .

٣- مشكلة البحث :

وُجهت انتقادات عديدة للدخل التقليدي كمقياس للأداء ومنها عدم اعترافه بالتغيرات في قيم الأصول والالتزامات سواء أكانت فعلية أو تضخمية وذلك لاعتماده على التكلفة التاريخية ، وبالتالي يخفق في إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المفيدة ، ودفعت تلك الانتقادات المنظمات المهنية للمحاسبة وكذلك لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي تحولت إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى الاهتمام بطرق عرض المعلومات المالية عن المركز المالي والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية ، وكذلك التوسع في عرض قائمة الدخل المحاسبي لتشمل العمليات غير المستمرة وصولاً إلى بنود الدخل الشامل " Comprehensive Income " ، وتفيد معلومات الدخل

الشامل في تقييم الأداء المالي للشركات بالإضافة إلى المساعدة في الحكم على قدرة وفاعلية المنشأة في توظيف الموارد الإضافية .

ويتبلور التساؤل الرئيس في هذا البحث بالإجابة عن السؤال التالي : " هل يساعد تبني مفهوم الدخل الشامل كمقياس للأداء المالي للشركات على تلافي أوجه القصور في الاعتماد على التكلفة التاريخية وكذلك تلافي صعوبات ومشكلات استخدام القيمة العادلة في إعداد القوائم والتقارير المالية وبما يُحسن من قرارات منح الائتمان بالبنوك .

٤- أهداف البحث :

يسعى البحث - بصفة رئيسة - إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تحليل مفهوم الدخل الشامل ومبرراته وأهميته في كل من الأدب المحاسبي والمعايير المحاسبية المصرية والمعايير الدولية والأمريكية .

(ب) بيان أثر معلومات الدخل الشامل على القدرة الائتمانية للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية (خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ ، وذلك باستخدام عدد من المؤشرات والنسب المحاسبية الملائمة والتي قد تُظهر فروقاً جوهرية توضح أثر معلومات الدخل الشامل) .

٥- فرض البحث :

تحقيقاً لأهداف البحث يمكن صياغة الفرض الرئيس للبحث كما يلي:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبند الدخل الشامل على قرارات منح الائتمان بالبنوك"

٦- منهجية البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال التحليل النظري للدراسات والبحوث السابقة - على المستوى الأكاديمي - التي تتناول مفهوم الدخل الشامل ، وكذلك إصدارات المنظمات المهنية بخصوص موضوع الدراسة (منها معيار التقرير المالي الدولي رقم (١) " عرض القوائم المالية " والمعيار المصري المقابل له رقم (١) المعدل ٢٠١٥ - على المستوى المهني - والذي يُلزم الشركات بإعداد قائمة دخل شامل) ، وذلك بهدف الوصول إلى استنتاجات عن مدى أهمية المعلومات الناتجة عن تطبيق مفهوم الدخل الشامل بالإضافة إلى التوصل إلى مقاييس يمكن استخدامها في التقييم المالي للشركات . وسوف يتم إجراء دراسة تطبيقية بهدف تحليل وتقييم دور مدخل الدخل الشامل في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المنشورة ، ومدى مساهمة بند الدخل الشامل في تحسين القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة .

٨- مكونات البحث :

على ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه سيتم تقسيم البحث إلى النقاط التالية:

أولاً : مفهوم الدخل الشامل ومداخل قياسه .

ثانياً: مدى مساهمة بنود الدخل الشامل في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

ثالثاً: الدراسة التطبيقية.

وفيما يلي العرض التفصيلي لهذه النقاط :

أولاً: مفهوم الدخل الشامل وأهمية الإفصاح عنه ومداخل قياسه :

حظي مفهوم الدخل الشامل باهتمام كبير في البيئة المحاسبية سواء العلمية أو التطبيقية، لذلك تعددت المفاهيم المرتبطة به . وبناءً على ذلك سيتم في هذه النقطة تناول مفهوم الدخل الشامل وأهمية الإفصاح عنه ومداخل قياسه .

١ . مفهوم الدخل الشامل :

إن مفهوم الدخل الشامل هو مفهوم غير حديث حيث عرفت نشرة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٦) في ديسمبر ١٩٨٥ الدخل الشامل بأنه " كل تغيير يطرأ على حقوق الملكية خلال فترة مالية نتيجة أحداث أو ظروف ماعدا تلك الناتجة من استثمارات الملاك أو توزيعات الأرباح لهم " . وقد عرف معيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٣٠) الدخل الشامل على أنه صافي الدخل مضافاً إليه الدخل الشامل الآخر ، وقد تم استخدام مصطلح الدخل الشامل الآخر للإشارة إلى الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التي تدخل ضمن الدخل الشامل وتخرج عن نطاق صافي الدخل وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، أيضاً أشار المعيار إلى أن الدخل الشامل الآخر يمثل البنود المستبعدة من قائمة الدخل ولكن تم الإفصاح عنها كرسيد في عنصر منفصل لحقوق الملكية في قائمة المركز المالي ^(١٧) .

وقد ورد في معيار المحاسبة المصري رقم (١) ضمن المعايير المصرية الصادرة ٢٠١٥ أن الدخل الشامل الآخر Other Comprehensive Income يشمل بنود الدخل والمصروف (بما في ذلك تسويات إعادة التقييم والتي لا يعترف بها في الأرباح والخسائر " قائمة الدخل " لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى) ، وأيضاً عرف المعيار إجمالي الدخل الشامل بأنه التغيير في حقوق الملكية خلال الفترة والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن معاملات مع الملاك ، ويشمل إجمالي الدخل كافة بنود كل من الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر ^(١٨) .

وعرف كل من (Jurgen & Tsuiyam) ^(١٩) الدخل الشامل على أنه " كافة التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة الناتجة من العمليات ، وكذلك التغيرات الناتجة من الأحداث الأخرى باستثناء تلك الناتجة من الاستثمارات عن طريق الملاك أو توزيعات الأرباح عليهم .

ويعرفه (Almazari) ^(٢٠) أنه يشمل جميع التغيرات التي تطرأ على حقوق الملكية خلال فترة زمنية مستبعداً تلك الناتجة عن استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم ، ولا يقتصر على العمليات السابقة ، بل يتضمن البنود غير المعتادة وغير المتكررة المختلفة عن نشاط المنشأة العادي ، وقد تحدث نتيجة تغير في المبادئ المحاسبية والعمليات غير المستمرة كالكوارث الطبيعية والحوادث .

٢ . مداخل قياس الدخل :

يعتبر تقديم معلومات عن أداء المنشآت من أهم أهداف القوائم المالية لمقابلة احتياجات نطاق واسع من المستخدمين في صنع قراراتهم الاقتصادية المتنوعة ، ففي حين يهتم المديرون بالأداء الكلي فإن المستثمرين يهتمون بالربحية عن الاستثمارات ويهتم الدائنون بسيولة الشركة ، ويمكن النظر إلى الدخل عموماً كما ورد في الفكر المحاسبي من خلال مدخلين هما مدخل الميزانية (الأصول - الالتزامات) ومدخل الإيرادات والمصروفات ^(٢١) .

(أ) مدخل (الأصول -الالتزامات) .

يتم تحديد الدخل من خلال احتساب الفرق بين صافي الأصول في بداية ونهاية الفترة أي الزيادة في صافي الثروة (Net Wealth) مع الأخذ في الاعتبار أية تغيرات تمت عن طريق الملاك ، حيث يتسق هذا المفهوم مع مفهوم الدخل من وجهة نظر الاقتصاديين فقد عرف العالم آدام سميث الدخل بأنه المبلغ الذي يمكن للفرد أن ينفقه خلال فترة زمنية محددة دون أن يؤثر على رأس المال ، ثم أيد ذلك هيكس وذكر أن الدخل هو عبارة عن التغير في الثروة خلال فترة زمنية معينة حيث أشار إلى أنه ما يستطيع الفرد إنفاقه خلال أسبوع دون أن تتأثر قيمة ثروته نهاية الأسبوع عن بدايته ويسمى أيضاً بمدخل المحافظة على رأس المال . وينظر هذا المدخل إلى الإيرادات والمصروفات باعتبارها ناتجة عن تغيرات قيم الأصول والالتزامات ، فالإيرادات هي زيادة في الأصول أو نقص في الالتزامات ، بينما المصروفات هي نقص في الأصول أو زيادة في الالتزامات ، وأن محور هذا المدخل هو القياس والافصاح عن الأصول والالتزامات وتغيراتها .

(ب) مدخل (الإيرادات - المصروفات)

يسمى بقائمة الدخل أو مبدأ المقابلة ويسمى أحياناً بمدخل العمليات ، حيث يرى المحاسبون أن الدخل يقاس بالاعتماد على حركة النشاط الأساسي في المنشأة وليس باستخدام صافي الأصول ، حيث يتم احتساب الفرق بين الإيرادات والمصروفات خلال فترة زمنية معينة تطبيقاً لمبدأ المقابلة وهو ما يعرف بالدخل المحاسبي ، ويجب ملاحظة أن مدخل (الإيرادات - المصروفات) هو المعتمد من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، باتباع شكل محدد في عرض بنود قائمة الدخل ، وتتكون هذه القائمة من مجموعة من العناصر التي من خلالها يتمكن المستثمر من فهم نشاط المنشأة وبعض مصادر الأموال الموجودة فيه

(ت)ثانياً : مدى مساهمة بنود الدخل الشامل في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إن تأرجح الفكر المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة يرجع في الأصل إلى المقارنة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية ، فبنود الدخل الشامل قد تعطي قدر أكبر من الملاءمة مع حدوث خفض في الموثوقية ، كما أن التكلفة التاريخية قد تعطي قدر أكبر من الموثوقية مع حدوث خفض في الملاءمة وخاصة في ظل الارتفاع العام للأسعار ، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير في قيمتها والنظر إلى تدني قيمتها وقوتها الشرائية ، وبالتالي فإن المحاسب يقوم بجمع وطرح قيم وأحداث وعمليات مالية كما لو كانت قوة شرائية واحدة على الرغم من اختلاف قوتها الشرائية مثلما هو الحال في حالة جمع أو طرح الجنيه مع الدولار دون إجراء عمليات

التحويل ، الأمر الذي يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيما بينها ، ويمكن عرض ثلاث اتجاهات لمدى تأثير بنود الدخل الشامل على خاصيتي الملاءمة والموثوقية على النحو التالي :

الاتجاه الأول : معلومات الدخل الشامل أقل ملاءمة وموثوقية :

يرى هذا الاتجاه أن بنود الدخل الشامل (المكاسب غير المحققة) أقل ملاءمة وموثوقية من المعلومات المعتمدة على التكلفة التاريخية ، وذلك على الرغم من أن المعايير الصادرة في الولايات المتحدة قد سهلت تقديرات القيمة العادلة للعناصر المالية فأصبحت متوافرة بشكل أفضل ، وكما أنه يمكن بشكل إحصائي الربط بين عملية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل وقيم سوق الأسهم المالية ، ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن بنود الدخل الشامل يتم التوصل إليها عن طريق استخدام أساليب إحصائية معتمدة على بيانات مستقبلية مستمدة من الإدارة مما يجعلها عرضة للتلاعب (٢٢) .

وبناء على ذلك فإن هذا الاتجاه يقلل من ملاءمة وموثوقية معلومات الدخل الشامل بسبب اختلاف أساليب تقييمها ، لأن المعلومات المتوافرة داخل المنشأة تاريخية وقد لا تكون ملائمة لتحديد القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة (بنود الدخل الشامل) ، بينما البيانات المعتمدة على الأسعار السوقية تكون تقريبية وبالتالي لا يمكن التحقق منها على الرغم من أنها قد تمكن من حساب القيمة العادلة للمنشأة بصورة صحيحة .

الاتجاه الثاني : معلومات الدخل الشامل أكثر ملاءمة إلا أن درجة الثقة فيها منخفضة :

بناءً على أفكار هذا الاتجاه فإن معلومات الدخل الشامل تعتبر أكثر ملاءمة للمستخدمين في مجال اتخاذ القرار مقارنة بمعلومات محاسبة التكلفة التاريخية ، إلا أن معلومات محاسبة التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية غير المتوافرة في معلومات الدخل الشامل . ومخاطر الموثوقية هذه تتركز بصورة رئيسة حول الأصول والالتزامات التي ليست لها أسواق نظامية نشطة (٢٣) .

ففي هذه الحالة فإن أمر تحديد قيمة بنود الدخل الشامل قد يترك لإدارة المنشأة ، لذا بذل الأكاديميون مجهودات كبيرة لقياس الأصول والالتزامات عندما لا تتوفر لها أسواق نظامية ، وركزوا في ذلك على أن القيمة السوقية العادلة هي الأنسب والأكثر ملاءمة لمتخذي القرارات، حتى لو تم تقديرها من قبل الإدارة ، لأنها تعتمد على استخدام ميزانيات هي الأكثر تمثيلاً لقيمة المنشأة .

إن من مؤيدي هذا الاتجاه (Colleen) (٢٤) الذي يؤكد أنه على الرغم من ملاءمة أكثر معلومات الدخل الشامل لاحتياجات المستخدمين إلا أن التوجه نحو إعادة تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة قد حظى بالكثير من المعارضة نتيجة انخفاض الثقة فيها .

أن الحديث عن ملاءمة وموثوقية بيانات التكلفة التاريخية غير صحيح بدرجة كبيرة وذلك بسبب أن هناك العديد من بدائل القياس والتقييم المحاسبي (الطرق والسياسات المحاسبية) التي على الإدارة الاختيار منها لإظهار نتائج أعمال المنشأة بصورة جيدة ، فأين الموثوقية هنا ، بالإضافة إلى ذلك فإن موضوعية التكلفة التاريخية هي ليست مطلقة لأن هناك باباً مفتوحاً في المحاسبة للتقديرات ، على سبيل المثال لا الحصر ، عند تحديد العمر الافتراضي للأصول الثابتة أو عند تحديد الديون المشكوك في

تحصيلها وحساب مخصصات الأصول المتداولة بصورة عامة ففي كل هذه الحالات يلجأ المحاسب إلى التقدير الشخصي ، بالإضافة إلى ما سبق فإن تجاهل التغير في قيمة وحدة النقد عند تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها ^(٢٥) ، اتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو مستخدم القوائم المالية بسبب ما تظهره من تحليلات غير صحيحة كالعائد على الاستثمار ، وتسعير الإنتاج ، والتمويل وتحديد تكاليف الإنتاج .

الاتجاه الثالث : معلومات الدخل الشامل تتصف بالملاءمة والموثوقية :

أن هذا الاتجاه قد بالغ إلى حد كبير في مسألة توافر الملاءمة والموثوقية في معلومات الدخل الشامل ، ويرى البعض أن هذه الخصائص فيها شيء من النسبية فكان ينبغي أن تحدد الملاءمة والموثوقية لأي مستخدم ، لأن هناك الكثير من المستخدمين لديهم استخدامات ومصالح قد تكون متضاربة ، وبالتالي فإن الملاءمة لمستخدم معين قد لا تكون كذلك لمستخدم آخر . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة من قبل المنظمات المهنية في سبيل الحصول على قيم عادلة للأصول والالتزامات يمكن الاعتماد عليها ، إلا أن الخصائص المتعلقة بمعلوماتها تحتاج إلى وصف دقيق ومعايير محددة تأخذ كافة احتياجات الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات في الحسبان ، وخاصة المستخدمين في أسواق الأوراق المالية ، لأن مفهوم الملاءمة والموثوقية في تلك الأسواق يجب تحديده لأن المعلومات المحاسبية المتوافرة قد تؤدي إلى بيع أو شراء للأوراق المالية ومن ثم التأثير على المستخدمين وعلى سوق الأوراق المالية ^(٢٦) .

وعلى الرغم من ذلك فإن البعض يرى أنه إذا تمت مقارنة التكلفة التاريخية بمعلومات الدخل الشامل من ناحية الملاءمة والموثوقية فالغلبة تكون لمعلومات الدخل الشامل حيث توفر معلومات ملائمة لاحتياجات متخذ القرار وموثوق فيها حيث أنها تعتمد على المعلومات المتاحة في السوق وليست على أحداث تاريخية ^(٢٧) .

ويعتقد الباحث أن النظر إلى معلومات الدخل الشامل (مكاسب أو خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم الأصول والالتزامات) على أنها بديلاً عن معلومات التكلفة التاريخية أنها نظره غير صحيحة وجانبها الصواب ، ولكن يمكن النظر إليهما على أنهما متكاملان ، حيث أنه إذا ما تم إعداد القوائم المالية اعتماداً على مبدأ التكلفة التاريخية مع تجاهل التغير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى عدة مشكلات منها عجز الوحدة الاقتصادية عن إحلال أصول ثابتة جديدة ، مما يترتب عليه اتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو مستخدم القوائم المالية .

وفي حالة إعداد قوائم مالية اعتماداً على القيمة العادلة والخروج على مبدأ التكلفة التاريخية فإن ذلك يؤدي إلى عدة مشكلات منها صعوبة الحصول على أسعار سوقية قابلة للمراجعة والتحقق للعديد من الأصول غير المالية دون تحمل تكلفة مما يعطي للإدارة مجالاً خصباً للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك ، مما يترتب عليه دفع ضرائب على أرباح صوريه ، وتوزيع جزء من رأس المال ، قد يؤدي إلى انهيار الشركات ، ومثال على ذلك انهيار شركة إنرون للطاقة .

ولذا يمكن أن تكمل معلومات الدخل الشامل المعلومات الناتجة عن التكلفة التاريخية حيث يمكن إعداد القوائم المالية اعتماداً على مبدأ التكلفة التاريخية ، بالإضافة إلى إعادة تقييم الأصول والالتزامات

المالية وغير المالية بالقيمة العادلة وفقاً لما جاء بالمعايير، مما يترتب عليه وجود مكاسب أو خسائر غير محققة يتم إدراجها في قائمة مستقلة عن قائمة الدخل وهي قائمة الدخل الشامل ومن ثم لا تستطيع الإدارة استخدامها والاستفادة منها إلا في حالة تحققها .

إن عزل الأرباح والخسائر غير المحققة في قائمة مستقلة عن قائمة الدخل يحد من سعى الإدارة إلى التلاعب والتضليل ، حيث أن هذه الأرباح مجمدة بمعنى أن الإدارة لا تستطيع استخدامها في تحسين صورتها أو في زيادة المكافآت أو زيادة نصيب السهم من الأرباح الموزعة أو زيادة رأس مال المنشأة منها ، لأن هذه الأرباح لا تدخل ضمن صافي الربح القابل للتوزيع ، ومن ثم تظل قائمة الدخل التقليدية كما هي ويمكن التحقق منها ومراجعتها ، ومع مرور الوقت سوف يستطيع المراجع مراجعة القيم العادلة والتأكد منها . ويعتقد الباحث أنه إذا ما تم التوصل لبنود الدخل الشامل بصورة يمكن التحقق منها وبعيدة عن التحيز وتعتبر بصدق عن الواقع فأنها سوف تزيد من شفافية المعلومات المحاسبية وملاءمتها وموثوقيتها ، وأن المحاسبة في ذلك قد قدمت إلى المستخدمين معلومات مفيدة ومؤثرة في عملية اتخاذ القرارات .

ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

هدفت الدراسة التطبيقية إلى تحليل وتقييم دور مدخل الدخل الشامل في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المنشورة ، ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ لبيان أثر معلومات الدخل الشامل على قرارات منح الائتمان بالبنوك .

١. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية في كل الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية وفقاً للتصنيف القطاعي خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ ، والتي بلغت ٢١٤ شركة مقسمة إلى ثمانية قطاعات ، أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم اختيارها في ضوء المحددات الآتية :

- أن تُفصح القوائم المالية للشركات عن بنود الدخل الشامل الآخر سواء في قائمة مستقلة أو ضمن قائمة الدخل أو ضمن قائمة التغير في حقوق الملكية .
- أن تشمل عينة الشركات على بند واحد على الأقل من بنود الدخل الشامل .
- أن يستمر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر ثلاث أو أربع سنوات متتالية حتى يتسنى للباحث إجراء التحليل الإحصائي .
- تم استبعاد الشركات التي أفصحت عن قائمة للدخل الشامل الآخر خالية من أية بنود أو تلك الشركات التي أفصحت عن بنود الدخل الشامل لعام واحد فقط أو عامين .

ونتيجة لتطبيق هذه المحددات والشروط فقد تم استبعاد (١٤٤) شركة والتي لم تنطبق عليها الشروط اعلاه من أصل (٢١٤) شركة ، ولذا فقد تم اختيار ٧٠ شركة عينة للدراسة مقسمة الى ثمانية قطاعات كما يوضحه الجدول التالي رقم (١) :

جدول رقم (١)

شركات عينة الدراسة

أولاً : قطاع البنوك .		شركة القاهرة للإسكان والتعمير .	٣٥-
١-	بنك البركة مصر	شركة المصريين للإسكان والتنمية والتعمير	٣٦-
٢-	البنك التجاري الدولي	شركة أوراسوكم للفنادق والتنمية .	٣٧-
٣-	بنك التعمير والإسكان	شركة مجموعة بورتو القابضة (بورتو جروب)	٣٨-
٤-	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	شركة ريكاب للاستثمارات المالية .	٣٩-
٥-	بنك الكويت الوطني - مصر	شركة مجموعة طلعت مصطفى القابضة	٤٠-
٦-	البنك المصري الخليجي	شركة مجموعة عامر القابضة .	٤١-
٧-	بنك فيصل الإسلامي المصري	شركة الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير	٤٢-
٨-	بنك قطر الوطني الأهلي	الشركة العربية لحليج الأقطان .	٤٣-
٩-	بنك قناة السويس	شركة النساجون الشرقيون للسجاد	٤٤-
١٠-	بنك كريدي اجريكول - مصر	شركة جولدن تكس للأصواف .	٤٥-
١١-	مصرف أبو ظبي الإسلامي	سادساً : قطاع الموارد الأساسية ومواد البناء .	
ثانياً : قطاع خدمات مالية غير مصرفية		شركة أسيك للتعدين اسكوم .	٤٦-
١٢-	شركة بايونرز القابضة للاستثمارات المالية .	شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين)	٤٧-
١٣-	الشركة القابضة المصرية الكويتية .	شركة حديد عز .	٤٨-
١٤-	شركة الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية	شركة سماد مصر (ايجفيرت)	٤٩-
١٥-	شركة الأهلي للتنمية والاستثمار	شركة العز الدخيلة للصلب - اسكندرية .	٥٠-
١٦-	الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل	شركة كفر الزيات للمبيدات والكيماويات K.Z	٥١-
١٧-	شركة القاهرة الوطنية للاستثمار والاوراق المالية	شركة اسمنت بورتلاند طره المصرية .	٥٢-
١٨-	شركة القلعة للاستثمارات المالية .	الشركة الحديثة للمواد العازلة .	٥٣-

١٩-	شركة الملتقى العربي للاستثمارات	٥٤-	شركة السويس للإسمنت .
٢٠-	شركة النعيم القابضة للاستثمارات	٥٥-	شركة العز للسيراميك والبورسلين (الجوهرة)
٢١-	شركة اوراسكوم للاستثمار القابضة	٥٦-	شركة جنوب الوادي للإسمنت .
٢٢-	شركة برايم القابضة للاستثمارات المالية	٥٧-	شركة ليسكو مصر .
٢٣-	شركة بلتون المالية القابضة .	سابعاً : قطاع تجارة وخدمات تعليمية وصناعية .	
٢٤-	شركة بي بي اي القابضة	٥٨-	شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية .
٢٥-	شركة راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات	٥٩-	شركة أم أم جروب للصناعة والتجارة العالمية
٢٦-	شركة المجموعة المالية هيرمس القابضة	٦٠-	الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجنترانس)
ثالثاً : قطاع اتصالات وعلام وتكنولوجيا المعلومات		٦١-	شركة السويدي إليكترونيك .
٢٧-	الشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)	٦٢-	شركة جي بي أوتو .
٢٨-	شركة راية لخدمات مراكز الاتصالات	ثامناً : قطاع سياحة ورعاية صحية وخدمات مساندة .	
رابعاً : قطاع أغذية ومشروبات وتبغ .		٦٣-	شركة رامكو لإنشاء القرى السياحية .
٢٩-	شركة أجواء للصناعات الغذائية – مصر .	٦٤-	شركة اسيوط الوطنية للتجارة والتنمية .
٣٠-	شركة القاهرة للدواجن	٦٥-	الشركة المصرية للمشروعات السياحية العالمية
٣١-	شركة ايدينا للصناعات الغذائية	٦٦-	شركة بيراميدز للفنادق والقرى السياحية
خامساً : قطاع العقارات والمقاولات والمنسوجات		٦٧-	شركة جولدن بيراميدز بلازا .
٣٢-	شركة الشمس للإسكان والتعمير	٦٨-	شركة رواد السياحية " الرواد " .
٣٣-	شركة الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	٦٩-	شركة المصريين في الخارج للاستثمار والتنمية .
٣٤-	شركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية (تعمير)	٧٠-	الشركة الدولية للاستثمارات الطبية عمان - الهاشمية

ويمكن ايضاح نسبة تمثيل شركات العينة إلى مجتمع الدراسة لكل قطاع من خلال الجدول التالي رقم (٢) :

جدول رقم (٢)

نسبة تمثيل شركات عينة الدراسة إلى مجتمع الدراسة

م	القطاع .	عدد الشركات المدرجة وفقاً للتصنيف القطاعي (المجتمع)	عدد شركات العينة .	نسبة شركات العينة إلى المجتمع .
١	قطاع البنوك .	١٤	١١	٧٨%
٢	قطاع خدمات مالية غير مصرفية	٢١	١٥	٧١%
٣	قطاع اتصالات وعلام وتكنولوجيا المعلومات	٨	٢	٢٥%
٤	قطاع أغذية ومشروبات وتبغ .	٢٢	٣	١٤%
٥	قطاع العقارات والمقاولات والمنسوجات	٤٦	١٤	٣٠%
٦	قطاع الموارد الأساسية ومواد البناء	٣٥	١٢	٣٤%
٧	قطاع تجارة وخدمات تعليمية وصناعية	٢٤	٥	٢١%
٨	قطاع سياحة ورعاية صحية وخدمات مساندة	٤٤	٨	١٨%
	الإجمالي .	٢١٤	٧٠	٣٣%

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر القطاعات التي أفصحت عن بند أو أكثر من بنود الدخل الشامل الآخر هو قطاع البنوك بنسبة ٧٨% ، يليه قطاع الخدمات المالية غير المصرفية بنسبة ٧١% وذلك نظراً لاتجاه هذه القطاعات إلى استثمارات مالية كبيرة للأوراق المالية وفي الغالب تكون استثمارات طويلة الأجل ، وأن أقل القطاعات التي أفصحت شركاتها عن بنود الدخل الشامل هي قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة ١٤% ، وقطاع السياحة والرعاية الصحية والخدمات المساندة بنسبة ١٨% .

٢. أسلوب الدراسة ومصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمعه لبيانات الدراسة على المصادر التالية :

(١) التقارير المالية السنوية ، ونصف السنوية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من (٢٠١٦ - ٢٠١٩) من خلال الموقع التالي <https://www.mubasher.info/markets/EGX> . بالإضافة إلى قوائم مالية تم الحصول

عليها من شركة مصر لنشر المعلومات .

(٢) أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من (٢٠١٦ - ٢٠١٩) ، من خلال الموقع التالي <https://sa.investing.com/equities/s.-valley-ceme-historical-data> .

(٣) مصادر الأدب المحاسبي متمثلاً بالكتب والدوريات والدراسات السابقة ، والتي تم الاعتماد عليها في الإطار النظري وبناء منهجية وفروض الدراسة .

اختبار الفرض الرئيس للبحث:

تُعَد التقارير المالية من أهم مصادر الحصول على المعلومات ، والتي تعتمد عليها البنوك في صنع القرارات المالية ومنها قرار منح تسهيلات ائتمانية من عدمه للشركات الراغبة في الحصول على قروض وتمويل من هذه البنوك. وتسعى الدراسة الحالية إلى بيان أثر معلومات الدخل الشامل على القدرة الائتمانية للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ ، وقام الباحث باستخدام عدد من المؤشرات والنسب المالية الملائمة^(٢٨) والتي قد تُظهر فروقاً جوهرية توضح أثر معلومات بنود الدخل الشامل على القدرة الائتمانية للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية .

(١) نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية:

تقيس هذه النسبة مدى توازن هيكل التمويل بالمنشأة بين مصادر التمويل الداخلية ومصادر التمويل الخارجية (الديون) ، وسوف يقوم الباحث بحساب هذه النسبة مرتين : مرة بإجمالي حقوق الملكية شاملة بنود الدخل الشامل ، ومرة أخرى بعد استبعاد إجمالي الدخل الشامل من حقوق الملكية وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية (\%)} = (\text{إجمالي الالتزامات} \div \text{إجمالي حقوق الملكية}) \times 100$$

$$\text{نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية (\%)} = (\text{إجمالي الالتزامات} \div \text{حقوق الملكية بدون الدخل الشامل}) \times 100$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة المديونية ، وتزايد المخاطر التي تتعرض لها الشركة نتيجة تناقص حق الملكية بالمقارنة بالمديونية ، مما يضعف قدرة الشركة الائتمانية ، والعكس صحيح .

(٢) نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول :

تساعد هذه النسبة على تحديد نسبة الأصول التي يتم تمويلها عن طريق الديون ، وسوف يقوم الباحث بحساب هذه النسبة مرتين : مرة بإجمالي الأصول شاملة بنود الدخل الشامل ، ومرة أخرى بعد استبعاد إجمالي الدخل الشامل من إجمالي الأصول وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول (\%)} = (\text{إجمالي الالتزامات} \div \text{إجمالي الأصول}) \times 100$$

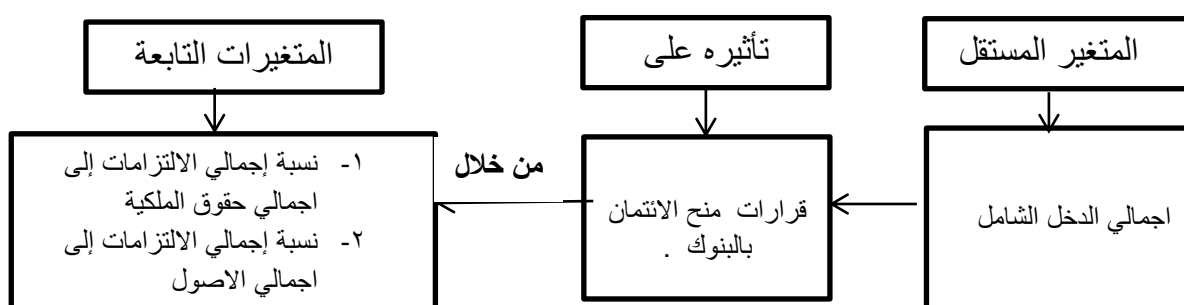
$$\text{نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول (\%)} = (\text{إجمالي الالتزامات} \div \text{إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل}) \times 100$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اعتماد الشركة في تمويل أصولها على الديون ، مما يزيد من الأعباء التمويلية المُحملة على قائمة الدخل وانخفاض أرباح الشركة ، وينظر المقرضون

إلى نسبة الديون المرتفعة بحرص حيث يطلبون معدلات فائدة مرتفعة وضمانات أكثر للموافقة على إقراض الشركة ، وكلما انخفضت النسبة دل ذلك على اعتماد الشركة في تمويل أصولها على حقوق الملكية ، وكان ذلك دليلاً على قوة المركز المالي للشركة . لذا سوف يقوم الباحث بدراسة أثر معلومات الدخل الشامل كمتغير مستقل على قرارات منح الائتمان بالبنوك ، من حيث تأثيره على كل من نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية ونسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول لعينة الدراسة (متغيرات تابعة) . ويوضح الشكل التالي المتغير المستقل والمتغيرات التابعة

شكل رقم (١)

المتغيرات المستقلة والتابعة لدراسة أثر معلومات الدخل الشامل على قرارات منح الائتمان بالبنوك .



المصدر : من إعداد الباحث .

ويتم دراسة أثر معلومات الدخل الشامل على قرارات منح الائتمان بالبنوك من خلال **الفرض الرئيس التالي** :

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبند الدخل الشامل على قرارات منح الائتمان بالبنوك "

ونظراً لاختلاف تأثير إجمالي الدخل الشامل الموجب (في حالة وجود أرباح غير محققة أكبر من الخسائر غير المحققة) عن إجمالي الدخل الشامل السالب (في حالة وجود خسائر غير محققة أكبر من الأرباح غير المحققة) على النسب المحددة آنفاً ، لذلك سوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية الآتية :

الفرض الفرعي الأولي : " يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل الموجب ونسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية شاملة الدخل الشامل الموجب " .

الفرض الفرعي الثاني : " يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل السالب ونسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية شاملة الدخل الشامل السالب " .

الفرض الفرعي الثالث : " يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل الموجب ونسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول شاملة الدخل الشامل الموجب " .

الفرض الفرعي الرابع : " يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل السالب ونسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول شاملة الدخل الشامل السالب " .

وسوف يتم اختبار هذه الفروض عن طريق :

- استخدم بيانات القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية لحساب واستخراج المؤشرات المالية المحددة أنفاً ، وذلك لبيان أثر بنود الدخل الشامل على قرارات منح الائتمان بالبنوك .

- اختبار ت Test : يستخدم لاختبار معنوية الاختلافات بين عينتين غير مستقلتين (مرتبطتين) ، وقد تم استخدام هذا الاختبار المعلمي بهدف قياس معنوية الفروق بين المؤشرات المالية المحتسبة للشركات المحددة أنفاً ، وذلك لإيضاح أثر بنود الدخل الشامل على المقدرة الائتمانية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية ^(٢٩) .

الفرض الفرعي الأول : " يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل الموجب ونسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية شاملة الدخل الشامل الموجب " . وقد بلغ عدد مفردات الدخل الشامل الموجبة ١٥٧ مفردة ، وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء اختبار T test لعينتين غير مستقلتين وهما : العينة الأولى نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية شاملة بنود الدخل الشامل الموجبة ، والعينة الثانية نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية بدون إجمالي بنود الدخل الشامل الموجبة لنفس المجموعة .

جدول رقم (٣)

التحليل الوصفي لنسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل الموجب ونسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية شاملة الدخل الشامل الموجب

Paired Samples Statistics				
العينتين	Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
(1) نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل	6.12	157	32.320	2.579
(2) نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية شاملة الدخل الشامل	3.54	157	7.941	.634

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية .

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار (ت) لعينتين نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل الموجب ونسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية شاملة الدخل الشامل الموجب

Paired Samples Test

العينتين	Paired Differences					t	df	مستوى المعنوية
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل – نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية	2.583	30.873	2.464	-2.284-	7.450	1.048	156	.296

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية .

ويتضح من الجدولين رقم (٣) ، (٤) أن متوسط نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل الموجب بلغ ٦١٢% ، بينما متوسط نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية شاملة بنود الدخل الشامل الموجب بلغ ٣٥٤% ، وانخفاض متوسط النسبة يدل على انخفاض المديونية ، وانخفاض المخاطر التي تتعرض لها الشركات نتيجة تزايد حقوق الملكية بالمقارنة بالمديونية ، مما يزيد قدرة الشركات الائتمانية ، وهذا يعني أن بنود الدخل الشامل الموجبة تقوى وتعزز هيكل ملكية الشركات محل الدراسة . ويلاحظ أن قيمة (P.value) مستوى المعنوية تساوي ٠,٢٩٦ أي ٢٩.٦% وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥% مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لنسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل الموجب ونسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية شاملة الدخل الشامل الموجب .

الفرض الفرعي الثاني : " يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل السالب ونسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية شاملة الدخل الشامل السالب " . وقد بلغ عدد مفردات الدخل الشامل السالبة ١٢٢ مفردة ، وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء اختبار T test لعينتين غير مستقلتين وهما : العينة الأولى نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية شاملة بنود الدخل الشامل السالبة ، والعينة الثانية نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية بدون إجمالي بنود الدخل الشامل السالبة لنفس المجموعة .

جدول رقم (٥)

التحليل الوصفي لنسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل السالب ونسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية شاملة الدخل الشامل السالب

Paired Samples Statistics

العينتين	Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
(1) نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل	2.52	122	4.272	.387
(2) نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية شاملة الدخل الشامل	4.66	122	4.367	.395

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية .

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار (ت) لعينتين نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل السالب ونسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية شاملة الدخل الشامل السالب.

Paired Samples Test

العينتين	Paired Differences					t	df	مستوى المعنوية
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل – نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية	-.053	.182	.016	-.085	-.020	3.186	121	.002

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية .

ويتضح من الجدولين رقم (٥) ، (٦) أن متوسط نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل السالب بلغ ٢٥٢% ، بينما متوسط نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية شاملة بنود الدخل الشامل السالب بلغ ٤٦٦% ، وارتفاع متوسط النسبة يدل على زيادة المديونية ، وتزايد المخاطر التي تتعرض لها الشركات نتيجة تناقص حقوق الملكية بالمقارنة بالمديونية ، مما يضعف قدرة الشركات الائتمانية ، وهذا يعني أن بنود الدخل الشامل السالبة تضعف هيكل الملكية للشركات محل الدراسة . ويلاحظ أن قيمة (P.value) مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٢ أي ٠.٢% وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق

الملكية بدون بنود الدخل الشامل السالبة ونسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية شاملة بنود الدخل الشامل السالبة .

الفرض الفرعي الثالث : " يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل الموجب ونسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول شاملة الدخل الشامل الموجب " . وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء اختبار T test لعينتين غير مستقلتين وهما : العينة الأولى نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول شاملة بنود الدخل الشامل الموجبة ، والعينة الثانية نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول بدون إجمالي بنود الدخل الشامل الموجبة لنفس المجموعة .

جدول رقم (٧)

التحليل الوصفي لنسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل الموجب ونسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول شاملة الدخل الشامل الموجب .

Paired Samples Statistics

العينتين	Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
(1) نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول شاملة الدخل الشامل	.4973	157	.34457	.02750
(2) نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل	.4988	157	.34926	.02787

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية .

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار (ت) لعينتين نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل الموجب ونسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول شاملة الدخل الشامل الموجب .

Paired Samples Test

العينتين	Paired Differences					t	df	مستوى المعنوية
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل – نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول	-.00146	.04623	.00369	-.00875	.00582	-.397	156	.692

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية .

ويتضح من الجدولين رقم (٧) ، (٨) أن متوسط نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل الموجب بلغ ٤٩,٨٨ % ، بينما متوسط نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول شاملة بنود الدخل الشامل الموجب بلغ ٤٩,٧٣ %، وانخفاض متوسط النسبة يدل على انخفاض المديونية ، وانخفاض المخاطر التي تتعرض لها الشركات نتيجة إجمالي الأصول بالمقارنة بالمديونية ، مما يزيد قدرة الشركات الائتمانية ، وهذا يعني أن بنود الدخل الشامل الموجبة تقوى وتعزز هيكل ملكية الشركات محل الدراسة . ويلاحظ أن قيمة (P.value) مستوى المعنوية تساوي ٠,٦٩٢ أي ٦٩,٢ % وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥ % مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل الموجب ونسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول شاملة الدخل الشامل الموجب .

الفرض الفرعي الرابع : " يوجد فروق ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل السالب ونسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول شاملة الدخل الشامل السالب " . وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء اختبار T test لعينتين غير مستقلتين وهما : العينة الأولى نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول شاملة بنود الدخل الشامل السالبة ، والعينة الثانية نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول بدون إجمالي بنود الدخل الشامل السالبة لنفس المجموعة .

جدول رقم (٩)

التحليل الوصفي لنسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل السالب ونسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول شاملة الدخل الشامل السالب .

Paired Samples Statistics

العينتين	Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
(1) نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول شاملة الدخل الشامل	.4644	122	.33906	.03057
(2) نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل	.4601	122	.33903	.03057

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية .

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار (ت) لعينتين نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل السالب ونسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول شاملة الدخل الشامل السالب .

Paired Samples Test

العينتين	Paired Differences					t	df	مستوى المعنوية
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل – نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول	.00431	.01737	.00157	.00121	.00741	2.751	121	.007

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية .

ويتضح من الجدولين رقم (٩) ، (١٠) أن متوسط نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل السالبة بلغ ٤٦,٠١ % ، بينما متوسط نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية شاملة بنود الدخل الشامل السالب بلغ ٤٦,٤٤ % ، وارتفاع متوسط النسبة يدل على زيادة المديونية ، وتزايد المخاطر التي تتعرض لها الشركات نتيجة تناقص إجمالي الأصول بالمقارنة بالمديونية ، مما يضعف قدرة الشركات الائتمانية ، وهذا يعني أن بنود الدخل الشامل السالبة تضعف هيكل الملكية للشركات محل الدراسة . ويلاحظ أن قيمة (P.value) مستوى المعنوية تساوي ٠,٠٠٧ أي ٠.٧ % وهي أقل من مستوى المعنوية ٥ % مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لنسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بدون بنود الدخل الشامل السالبة ونسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول شاملة بنود الدخل الشامل السالبة .

نتائج البحث:

أسفر البحث عن مجموعة من النتائج من أهمها :

(١) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية بدون الدخل الشامل الموجب ونسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية شاملة الدخل الشامل الموجب عند مستوى معنوية ٥ % ، على الرغم من انخفاض متوسط نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية بعد إضافة بنود الدخل الشامل الموجب ، مما يدل على انخفاض المديونية والمخاطر التي تتعرض لها الشركات ويزيد من قدرتها الائتمانية .

(٢) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بدون الدخل الشامل الموجب ونسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول شاملة الدخل الشامل الموجب عند مستوى معنوية ٥ % ، على الرغم من انخفاض متوسط نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بعد إضافة

بنود الدخل الشامل الموجب ، وهذا يدل على اعتماد الشركات في تمويل أصولها على الموارد الذاتية ، مما يخفض من الأعباء التمويلية المُحملة على قائمة الدخل ، وبالتالي يحسن المركز المالي للشركات محل الدراسة .

(٣) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية بدون بنود الدخل الشامل السالبة ونسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية شاملة بنود الدخل الشامل السالبة عند مستوى معنوية ٥% ، حيث ارتفعت نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية بعد إضافة بنود الدخل الشامل السالب مما يدل على زيادة المديونية ، وتزايد المخاطر التي تتعرض لها الشركات نتيجة تناقص حق الملكية بالمقارنة بالالتزامات ، مما يضعف قدرة الشركات الائتمانية ، وهذا يعني أن بنود الدخل الشامل السالبة تضعف هيكل الملكية للشركات محل الدراسة .

(٤) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بدون بنود الدخل الشامل السالبة ونسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول شاملة بنود الدخل الشامل السالبة عند مستوى معنوية ٥% ، حيث ارتفع متوسط نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول بعد إضافة بنود الدخل الشامل السالب ، وهذا يدل على اعتماد الشركة في تمويل أصولها على الديون ، مما يزيد من الأعباء التمويلية المُحملة على قائمة الدخل وانخفاض أرباح الشركات ، وينظر المقرضون إلى نسبة الديون المرتفعة بحرص حيث يطلبون معدلات فائدة مرتفعة وضمانات أكثر للموافقة على إقراض الشركات .

(٥) ويعتقد الباحث أن سبب تأثر النسب المالية المحتسبة للشركات محل الدراسة ببنود الدخل الشامل السالبة أكبر من تأثيرها ببنود الدخل الشامل الموجبة إلى أن جمهورية مصر العربية تعرضت لأحداث سياسية أعوام ٢٠١١ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥ ، أثرت تأثيراً ملموساً على القطاعات الاقتصادية بوجه عام ، وعلى قطاعات العقارات والموارد الأساسية والسياحة بوجه خاص ، وأدت إلى انخفاض ملموس للأنشطة الاقتصادية ، وأن لهذه الأحداث تأثير جوهري على الأصول والالتزامات والقيم العادلة لها وعلى نتائج أعمال الشركات ، وهو ما أظهرته التقارير المالية في سنوات الدراسة حيث ظهرت خسائر غير محققة لمعظم الشركات المنتمية لهذه القطاعات تجاوزت أرباحها خلال فترة الدراسة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ .

(٦) يتضح مما سبق أن بنود الدخل الشامل السالبة لها تأثير جوهري على نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية ونسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول للشركات محل الدراسة وبالتالي على قدرة تلك الشركات الائتمانية ، ومن ثم تؤثر على قرارات منح الائتمان بالبنوك .

توصيات البحث :

في ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

(١) إجراء تعديل على معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) " الأدوات المالية : الاعتراف والقياس " ، والذي ينص على إعادة تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة (الاستثمارات قصيرة الأجل) بقيمتها العادلة عند إعداد القوائم المالية وإدراج كل الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناشئة عن تغيرات القيمة العادلة في قائمة الدخل التقليدية ، بحيث يتضمن التعديل إدراج تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة كبند من بنود الدخل الشامل لحين تحققها ، ففي اعتقاد الباحث أن هذا التعديل سوف

يحسن من ملاءمة المعلومات المحاسبية ، حيث إن عزل الأرباح والخسائر غير المحققة في قائمة مستقلة عن قائمة الدخل يحد من سعى الإدارة إلى التلاعب والتضليل ، فهذه الأرباح مجمدة بمعنى أن الإدارة لا تستطيع استخدامها في تحسين صورتها أو في زيادة المكافآت أو زيادة نصيب السهم من الأرباح الموزعة أو زيادة رأس مال المنشأة ، لأن هذه الأرباح لا تدخل ضمن صافي الربح القابل للتوزيع .

(٢) إجراء تعديل على معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) " القيمة العادلة "، بحيث بنص صراحة على إمكانية التوقف عن القيمة العادلة أوقات الأزمات المالية ، لما لذلك من أثر في الحفاظ على هيكل الملكية للمنشآت المتضررة ، ولقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ إلى انتشار وباء كورونا (كوفيد - ١٩) المستجد ، مما تسبب في أضرار في معظم الأنشطة الاقتصادية بشكل عام ، وفي هذه الحالة لا تعبر القيمة العادلة عن القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات وإنما تكون قيمة عرضية نتيجة هذه الظروف . ولقد سمح معيار المحاسبة الدولي رقم ١٣ ضمناً وليس صراحة بعدم استخدام الأسعار السوقية الناتجة عن مبيعات جبرية أو قسرية في أسواق غير سائلة (أوقات الأزمات المالية) ولكن بشرط أن تقدم إدارات الشركات أدلة مقنعة بأن هذه الأسعار السوقية أو معلومات السوق الأخرى ناتجة عن مبيعات جبرية أو قسرية .

مراجع البحث

1 - عماد سعد محمد الصايغ (٢٠١١) : " محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية ، دراسة ميدانية " ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد الرابع ، ص ٥٦ .

- طارق عبدالعال حماد (٢٠٠٣) : "مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك " ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ابريل ، ص ٣٠ .

- عبدالناصر محمد درويش (٢٠٠٧) : " تقييم اتجاهات التطور في معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية - دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية " **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد الثاني ، ص ١٩٠ .

2 - Trussl John M., Rose Laura. C.(2009) , " Fair Value Accounting and the Current Financial Crisis", **The CPA, Journal** , (6),34-44.

- Michel L Magnan,(2009). " Fair Value Accounting and the Financial Crisis: Messengers Or Contributor? " **Accounting Perspective** , 8 (3), 189-213.

- The Securities and Exchange Commission (SEC)", report and recommendation pursuant to section 133 of the emergency economic stabilization act of 2008 : study on mark-to –market Accounting release date : December 30.2008. in Washington. D.C.available online at .

- أشرف محمد عبدالبديع (٢٠٠٩) : "تداعيات الأزمة المالية على مهنة المحاسبة والمراجعة - حالة جمهورية مصر العربية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد الثاني ص ٢٩٧ - ٣٣٥ .

- السيد شحاتة شحاتة (٢٠٠٨) : " إطار مقترح للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية ، وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية في ضوء تداعيات الازمة المالية - دراسة نظرية وميدانية ، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الثالث ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤٥ - ٣٢٨ .

3- محمد ابراهيم محمد حسين (٢٠١١) : " تطور مفهوم الدخل الشامل في ضوء اصدارات الهيئات المهنية " ، **مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، يوليو ، ص ٣٠٥ .

4 - عبدالرحمن بن ابراهيم الحميد (٢٠٠٩) : " **نظرية المحاسبة** " ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، ص ٥٣٤ .

5 - Kim. J., (2016); "Presentation formats of other comprehensive income after Accounting standards update 2011-05", **Research in accounting Regulation**, 28(2),pp 118-122.

6 - Sak And Casper Wiggins, (2001), "Comprehensive Income Disclosure", **The CPA Journal**, 71(10),pp 42-50.

7 - Cao, Y., & Dong, Q. (2020). Does reporting position affect the pricing of the volatility of comprehensive income?. **Journal of Business Finance & Accounting**, 47(9-10),pp 1113-1150.

8 - حسناء عطية حامد محمد (٢٠١٩) : " أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على القدرة التنبؤية والتفسيرية له وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم - دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ٢٣ ، العدد الرابع ، ص ١-٥٠ .

9 - Pandit, et al.,(2006). "" Comprehensive Income :how is it being reported and what are its effects " , **the Journal Of Accounting Research**, 43(1) pp147-170.

10 - Banks, L., A. Hodgson, and M. Russell. (2018) . The Location of Comprehensive Income Reporting – Does it Pass the Financial Analyst Revision Test? **Accounting Research Journal** ,31 (4):pp 531-550.

- السيد حسن سالم بلال (٢٠١٩) : " الملاءمة القيمية لبدايل عرض الدخل الشامل : دراسة اختبارية على الشركات المساهمة السعودية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ٢٣ ، العدد الثاني ، يوليو ٢٠١٩ ص ١-٦١ .

11 - Lin, W., & Rong, M. (2012). Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings management. **Nankai Business Review International**, 3 (1),pp 93-101.

- 12 - محمد أحمد جبر فريجات (٢٠١٤) : " دور الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى على ممارسة إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على قطاع المصارف والخدمات المالية السعودية " ، *المجلة العلمية* ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العدد ٥٧ ، ديسمبر ، ص ١٢٥-١٤٠ .
- 13 - عمار محمد عمر عاشور (٢٠١٧) " الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية " ، *رسالة ماجستير* ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن ، ص ١-١١٠ .
- حسن كامل فرج خميس (٢٠١٨) : " اختبار قوة الدخل الشامل كمقياس جديد للأداء المالي : دليل عملي من الشركات المصرية المسجلة " ، *مجلة الفكر المحاسبي* ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ٢٢ ، العدد الاول ، ابريل ٢٠١٨ ، ص ٨٦-١٢٢ .
- Usman, A. B., Amran, N. A., & Shaari, H. (2020). The effect of corporate governance mechanisms on the valuation of comprehensive income reporting in Nigeria. **Malaysian Management Journal**, 21,pp 33-47.
- Lucchese, M., Di Carlo, F., & Incollingo, A. (2020). Risk relevance and volatility of other comprehensive income in the banking sector: Evidence from European countries. **Corporate Ownership & Control**, 17(3),pp 187-197.
- 14 - Zulch, Henning, & Pronobis, Paul, (2010), The Predictive Power of Comprehensive Income and Its Individual Components under IFRS, HHL **Working paper**, Leipzig Graduate School of Management, No. 95.
- 15 - Bataineh A., Rababah A., (2016), "Comprehensive Income and Net Income, Which is more powerful Performance", *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 6 (2),pp 114-120 .
- 16 - Harasheh, M., Doni, F., Franceschelli, M. V., & Amaduzzi, A. (2020). The value relevance of Other Comprehensive Income: Extensive evidence from Europe. **International Journal of Finance & Economics**,4(8)pp,89-99.
- Bareja, K., Giedroyć, M., & Wrzosek, M. (2019). The predictive power of comprehensive income in Polish companies listed on the Warsaw Stock Exchange. **Zeszyty Teoretyczne Rachunkowości**, 10 (16),pp 113-136.
- 17 - Financial Accounting Standards Board (FASB), (1997); Statement of Financial Accounting Standards No. 130 "Reporting Comprehensive Income", (FASB Site, p. 4.
- 18 - معايير المحاسبة المصرية المعدلة (٢٠١٥) ، مرجع سبق ذكره ، معيار المحاسبة رقم (١) " عرض القوائم المالية .
- 19 - Tsujiyama. E., (2007); " Two Concepts of Comprehensive Income", **Accounting and Audit Journal**, 19, (11),p 32 .

- Jurgen Ernstberger, (2008), "The value Relevance Of Comprehensive Income Under IFRS and US GAAP: Empirical Evidence from Germany", **International Journal of Accounting Auditing and Performance Evaluation**, 5(1),p 9.

20 – Almazari, A. A. (2011). Financial performance evaluation of some selected Jordanian commercial banks. **International Research Journal of Finance and Economics**, 68 (8),p 50 .

21 - محمد طارق الفلحات (٢٠١٦) : " أثر استخدام معلومات قائمة الدخل الشامل على اتخاذ القرارات الاستثمارية : دراسة ميدانية على سوق عمان المالي " ، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة عمان العربية ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٦ ، ص ١٢-١٣ .

22 - Cahan S. F., Courtenay S.M., Gronewoller P.L., Upton D.R., (2000) , "Value relevance of mandated comprehensive income disclosure", **Journal of Business Finance and Accounting** ,27 (10),p 1273.

- Tarca A., (2006) , "Discussion of Isidro, O'Hanlon and Young", *Abacus*, 42 (3-4),p 349.

23 – Jones, Denise A. and Smith, Kimberly J. (2011) "Comparing the Value Relevance, Predictive Value, and Persistence of Other Comprehensive Income and Special Items", **The Accounting Review**. Vol. 86, No. 6, p. 2047.

24 – Colleen S.,(2004). "Fair Value Accounting: Fair For Whom?", **Financial Executive**, March-April ,vol. 20, issue 2,p18 .

25 - معراج هوارى ، وآدام حديد (٢٠١٤) : " دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر : بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية " ، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية** ، جامعة زيان عاشور بالجلفة - الجزائر ، أبريل ، ص ٢٤٨ .

26 – Goncharov I, Hodgson A.,(2008), *Comprehensive Income In Europe: Valuation, Prediction And Conservative Issues*, pp. 1-3.

27 - هدى عصام حسن خالد (٢٠١٦) : " تقييم اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة وأثره على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية " ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، يناير ، ص ٥٨٢ .

28 - محمد حسن فايق (٢٠٠٤) : " الاساليب الاحصائية وتطبيقاتها في المجالات التجارية " ، دار الجامعة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٢٤ .

29 - أسامة ربيع أمين (٢٠٠٧) : " التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS - مهارات أساسية في اختبار الفروض الاحصائية " ، الجزء الأول ، المكتبة الاكاديمية للطباعة والنشر ، الدقي ، القاهرة ، ص ١٤٥ .

